المباحث الصرفية والدلالية
في مختصر شرح القلادة السمطية للصاغاني

م.م لطيف عبد السادة سرحان
جامعة واسط/كلية التربية الأساسية

م.م احمد هويدي جواد
جامعة واسط/ كلية التربية الأساسية

المقدمة /

تتسم الدراسات النصية والمباحث التحليلية للنصوص اللغوية بكونها ذات بعد إثرائي للدرس اللغوي والباحث معاً . بلحاظ ما تضيفه من سعة وحسن التفات إلى القضايا المتعددة في متن اللغة ومعجم الدارس من خلال النظر في الظواهر اللغوية ذات القيمة المعرفية على صعيد البحث اللغوي ، ومن هنا جاء الداعي إلى ولوج هذه الباب المهمة في الدرس اللغوي متمثلة بالوقوف على ما جاء في مباحث الصاغاني من درر لغوية رصع بها أقواله وآراءه وهو يحلل نصاً تراثياً رصيناً كما الحال في القلادة السمطية تلك القصيدة المقصورة الشعرية المهمة التي حملت بين طياتها انموذجاً لغوياً عالياً مما حدا أهل هذا الفن إلى تخميسها وتسميطها ومعارضتها وشرحها ومن منهم الصاغاني إذ خمسها وشرحها ومن ثم أختصر شرحها وهو ما نحن بصدد بحثه . وقد وقع الاختيار والاقتصار على الظواهر الصرفية والدلالية في مباحث الصاغاني دون غيرها لخلو هذه المباحث من القضايا الصوتية تماماً وقلـــة مصاديـق المستوى التركيبي (النحوي) فيها إن لم نقل بندرتها مما لا يمكنه النهوض بمستوى تقسيمات البحث المعروفة إلى جانب اشتمال مباحث الصاغاني على القضايا الصرفية والدلالية بصورة واضحة فضلاً عن تصدرها وأهميتها من حيث الاستعمال والدلالة في اللغة والبحث معاً . وقد جاء البحث موسوماً بـ (المباحث الصرفية والدلالية في مختصر شرح القلادة السمطية) لتقسم على مبحثين

رئيسين الأول : المباحث الصرفية كان الحديث فيه عن جمع التكسير والاشتقاق والمشتقات والمقصور والممدود والنسب والمذكر والمؤنث والتثنية والتصغير والإعلال - والثاني : المباحث الدلالية ليأتي مشتملاً على الترادف والمشترك اللفظي والأضداد ، مسبوقين بمقدمة وملحوقين بخاتمة ونتائج ، ومن الجدير بالذكر أن البحث تجاوز الحديث عن المصنف والمصنف معاً كونهما من الواضحات اللغوية المشهورة التي يكون الكلام عليها عيالاً على سواه كالذي تطرق إليه المحققان لهذا الكتاب فكفانا ذلك مؤونة الحديث عنهما . وفي الختام نود القول بأننا بذلنا ما يمكننا بذله من الجهد في النظر والتفكير والتدبر والتحليل وجمع الآراء للوقوف على أدق النتائج وأصحها - شاكرين المولى العلي القدير على ما وفقنا إليه في هذا البحث من الفوائد معتذرين له عما شابه من الزوائد سائلينه أن يوفقنا إلى خدمة العربية ما حيينا إنه سميع مجيب .

المبحث الأول / المباحث الصرفية .

جموع التكسير /

التكسير في اللغة من (كَسَر الشيَء يكسره كسراً فانكَّسر وتكُسَر ... وكَّسَرُه فتكسر... والكسرةُ : القطعة المكسورة من الشيء والجمع كسَر مثل : قطعة وقطع والكسارُ ما تكَسر من الشيء) (١) . أما في الاصطلاح فه ((الاسم الدال على اكثر من اثنين أو اثنتين بصورة تغيير لصيغة واحدة لفظاً أو تقديراً)) (٢)

وقد وردت مصاديق عديدة لأوزان جمع التكسير بنوعيه القلة والكثرة عند الصاغاني في شرحه القلادة السمطية في توشيح الدريدية ، أما النوع الأول وهو القلة فقد ورد عن الصرفيين أنه يقع في أربعة أوزان هي (٣) (أفعُل وأفعَال وأفعلَّة وفعَلَة) وقد جاءت مصاديق الجمع على زنة (أفعال) كثيرة في مباحث الصاغاني من ذلك قوله : ((والأمشاج جمع مشيج)) (٤) وقوله في جمع (الوتر) :((والأوتار ..

جمع وَتْر (٥) وقوله في جمع (عَضُد) : ((والجمع اعضاد)) (٦)ومثله قوله في جمع (الصدى):((والجمع أصداء)) (٧) ومثله قوله في جمــع (الشرى) : (اشراء الجرَم : بنواحيه الواحدة شرى) (٨) ومثل هذا كثير (٩) .وقد جاءت بعض مصاديق هذه الصيغة على غير القياس المطرد فيها مثال ذلك قول المصنف في الجمع (أدحال)(١٠)و(أشباح) (١١)و(ألحاظ) (١٢)و(أرفاغ) (١٣) و(أثغاب) (١٤) و (اجراز) (١٥) إذ جاء مفردها جميعاً اسماً ثلاثياً صحيح الفاء والعين على زنة (فَعْل) وهو ما يطرد جمعه على زنة (أفْعُل) . أما الصيغة الثانية (أفُعل) فلم يرد لها سوى مصداق واحد جاء في مباحث الصاغاني عند قوله: ((وجمع الوطب في القليل أوطب)) (١٧) . ومما تجدر الإشارة إليه في هذه المفردة أن المصنف ذكـر أنها تجمع فــي الكثرة على أوطاب (١٨) وهنا يذكر أنها تجمع في القلة على (أوطب) والحال في كلتا الصيغتين لجمع القلة كما هو مشهور والقياس فيها أنها تجمع على اوطب كما مرّ ذكره ولعل المصنف توهم كون (أفعال) من صيغ جموع الكثرة . ولم يرد في مباحث الصاغاني من جموع القلة على زنة (أفْعلَه) أو فُعلَه) مصداق البتة . أما جموع الكثرة فقد وردت مصاديقها في مباحث المصنف نحو أربعة عشر وزناً وهي على النحو الأتي : -

فُعْل / وقد وردت مصاديق هذا الوزن في قول المصنف : ((والقُبُ : جمع أقب وهو الضامر)) (١٩) وقوله : ((الهوجاء : الريح التي تقلع البيوت والجمع هوْج)) (٢٠) ومثله قوله : ((الصمعاء : البهُمى إذا ارتفعت قبل أن تتفقأ ... والجمع صُمع) (٢١) وكما هو معروف عن هذه الصيغة كونها تطرد فيما كان مفرده على (أفعَل أو فعْلاء) (٢٢) ومثاله ما ورد آنفا إلا أن المصنف جمع ألفاظا على هذه الزنة وهي مخالفة لما اطرد في هذه الصيغة من جموع الكثرة من ذلك قوله: ((الجَون من الأضداد ..والجمع جُوْن بالضم) (٢٣) ومثله قوله:((والغمرة :الشدة والجمع غُمْر))(٢٤)

والملفت للنظر أن الصاغاني مثل لهذا الجمع بمثال لا ينطبق عليه البتة وذلك في قوله : ((مثال نَوبَه ونُوَب)) (٢٥) إذ يفارقه في كون الوصف من الأخير لم يكن على (أفعل أو فعلاء) وفي كونه على زنة (فُعَل) لا (فُعْل) وقولـــه : ((الفُدر:جمع فادر)) (٢٦) ففي كل هذه الأمثلة كان المفرد على غير المطرد في جمع هذه الصيغة ، إذ كـــان الأول (الجون) والثاني (الغمرة) والثالث (فادر) غير أن المصنف

جمعها على (فُعْل) مع مخالفتها في حالة الافراد كما هو بين .

فُعَل / جاءت مصاديق هذه الزنة كثيرة فـــي مباحث الصاغاني مثال ذلك قولـه : ((والكدى : جمع كديةَ) (٢٧) وقوله : ((البُنى والبنى بالضم والكسر جمعا بُنيَّة) (٢٨) وقوله : ((والرؤى جمع الرؤيا)) (٢٩) وامثال هذا كثُرُ) (٣٠)

فَعل / المطرد في جمع هذه الصيغة أن يكون مفرده اسماً تاماً على زنة (فعْلَه) (٣١) وقد جاءت على هذا المنحى أمثلة هذه الصيغة عند الصاغاني في عدة مصاديق مثال ذلك قوله : ((البُنى والبنى بالضم والكسر جمعا بُنية وبنيَة مثال ... وجزية وجزى)) (٣٢) ومثله قوله : ((والفقرَ : جمع فقْره) (٣٣) الا ان المصنف اتى بجمع لهذه الصيغة على غير ما اطردت عليه جموعها وذلك في قوله : ((والعيْبة : ماتجُعل فيه الثياب والجمع عيبْ) (٣٤) إذ كان المفرد فيها على زنة (فَعْلَة) لا (فعْلة) كما هو المطرد في جموع هذه الصيغة .

فعلة / ورد لهذه الصيغة مثال واحد في مباحث الصاغاني وذلك في قوله : ((وأرض جُرُزَ لا نبات فيها ... وجمع الجرْز جرزَةَ)) (٣٥) .

فُعَـَل/ وردت لهذه الصيغة عدة مصاديق منها قول المصنف : ((وناقة باهل : لاسمة عليها.والجمع بُهَل)) (٣٦) وقوله:((وخيل شُزُب : ضوامر الواحد شازب)) (٣٧) وقوله : ((ونَفهَت نفسه بالكسر أعيت وكلَت ... والجمع نُفَـه)) (٣٨) والمطرد في جمع هذه الصفة ان يكون المفرد منه وصفاً على (فاعل أو فاعله)

صحيحي اللام (٣٩) كما مرَ من أمثلة الا أنه أتى بجمع لهذه الصيغة على غير المطرد فيها وذلك في قوله : ((والُخرَد مثال الركعَ والُسجد : جمع خريدة)) (٤٠) الا أن في هذا القول توهما وهو أن المفرد من خرَد ليس على فاعل أو فاعلة ومن ثم فانَ قياسه على ركع وسجد لا يستقيم ، لأن الأخيرين مفرد هما فاعل (راكع وساجد) وهو ما ليس لخرد .

فَعال / وردت مصاديق هذه الصيغة في مباحث المصنف كثيرة منها قوله ((والرَدغة بالتحريك والردْغَة بالتسكين : الماء والطين والوحل الشديد والجمع رَدَغ ورداع)) (٤١) وقوله : ((واللصاب واللصوص جمعاً لصْب)) (٤٢) وقوله : ((والعَيبة : ماتجعل فيه الثياب والجمع عيَب ... وعياب)) (٤٣) وغير ذلك من الأمثلة (٤٤) .

فُعُوْل / ورد لهذه الصيغة مصداقان فقط في مباحث الصاغاني الأول قوله : ((والدَحل : نفق في الأرض . والجمع دُحُول)) (٤٥) والثاني في قوله : ((واللصاب واللصوب جمعا لصْب)) (٤٦) .

فعلان / لهذه الصيغة في مباحث الصاغاني مصداق واحد وذلك في قوله : ((والثَغبُ : الغدير يكون في ظل جبل لا تصيبه الشمس فيبرد ماؤه والجمع ثغبان)) (٤٧) .

فُعلان / جاءت أمثلة هذه الصيغة في ثلاثة مصاديق الأول قول المصنف : ((والدَحلُ نفق يكون في الأرض وفي أسفل الأودية ... والجمع ... ودُحْلان)) (٤٨) والمطرد في هذه الصيغة جمع ماكان مفرده اسماً على زنة (فَعْل أو فَعَل أو فعيل) والقليل فيه أن يأتي جمعاً على زنة (فاعل) في حالة الافراد (٤٩) وهو ماجاء مصداقاً أخر في مباحث الصاغاني لهذه الصيغة بقوله : ((والصحبان جمع صاحب)) (٥٠) والثالث قوله : ((النوء : سقوط نجم من المنازل في المغرب مع الفجر...والجمع أنواء ونوان أيضاً))(٥١)

فَوَاعل / اشتملت مباحث الصاغاني على مصداق واحد لهذه الصيغة وذلك عند قوله : ((الآصرة : القرابة ... والجمع الأواصر)) (٥٢)

فَعَالي / ولهذه الصيغة أيضاً مصداق واحد جاء في قول الصاغاني : ((العزلا : فم المزادة الاسفل والجمع العَزَالي بكسر اللام)) (٥٣)

فَعَالَي / جاء لهذه الزنة مصداقان في كلام الصاغاني الأول في قولـــه : ((والحنايا جمع حنيَّة والثاني في قوله : ((والنصيَة خيار القوم والجمع نصايا)) (٥٥)

فَعَال / لهذه الصيغة عدة أمثلة في مباحث الصاغاني منها فـــي قوله : ((الحراجرُ : العظام من الإبل)) (٥٦) وعند قوله : ((والَصهلبي من الإبل : الشديد والياء للألحاق والجمع ... والصلاهب)) (٥٧) وقوله : ((والُحلآحل بالضم : السيَد والجمع حَلاحل بالفتح)) (٥٨)

مَفَاعل / ولهـذه الصيغة مثالان فقط فـي مباحث الصاغاني الأول في قوله : ((والمسارب : المراعي الواحدة مسربة بفتح الراء)) (٥٩) والثاني في قوله : ((والموامي : المفاوز الواحدة موماة)) (٦٠)

هذه معظم مصاديق صيغ جموع التكسير بنوعيه الكثرة والقلة في مباحث الصاغاني عند شرحه للقلادة السمطية وكما مرَ فإنها جاءت متفاوتة من حيث الكم ويبدو أنَ مردَ هذا الأمر ـ وإن كان صحيحاً ـ إلى أمرين : الأول أصل الاستعمال اللغوي لهذه الصيغ أي : قد تكون مباحث الصاغاني لهذه الصيغ انعكاسا واقعياً للاستعمال الأصيل في اللغة لهذه الجموع فما جاء عنده من كثرة المصاديق فهو انعاكس لمصاديق هذه الصيغة أو تلك في أصل الاستعمال اللغوي عند المتكلم العربي . ولعل من مزايا دراسة النص التراثي الأصيل كالذي بين أيدينا أنه يستجلي لنا الصورة الواضحة لأحوال اللغة والمعالم الحقيقية لاستعمالاتها المختلفة ـ والثاني هو المتابعة الواضحة لمفردات النص المشروح أي أن الصاغاني مقيَد بشرح مفردات النص الأصيل وإن كان هناك خروج في بعض المباحث إلا أنه لا يبتعد كثيراً فضلاً على

وجود الصلة المناسبة بين ألفاظ النص والزيادة عليه . وكما رأينا فانَ المصنف في بحثه هذه الجموع لم يخرج عن المألوف في استعمالات هذه الصيغ في اللغة إلا ما كان جزئياً منها كالخروج على المطرد في جمع بعض الألفاظ حينما تختلف عن طائفة الألفاظ المجموعة على صيغة معينة في بنيتها الصرفية الانفرادية وقد مرَ مثل هذا الخروج في بعض مصاديق هذه الصيغ ومن الجدير بالذكر في هذا المقام هو أن المصنف قد أورد جموعاً تكسيرية علىَ غير المشهور من أوزانها السبعة والعشرين المعروفة إن عدد صيغ جموع التكسير قد تتجاوز الثلاثين (٦١) إلا أن في هذا الأمر نظر ، إذ إن هناك مشهوراً وغير مشهور في هذا العدد من الصيغ ومطرداً وغيره في المفرد المجموع على هذه الصيغ إذ يجب أن يشتمل المفرد على شروط معينة وردت عن العرب في استعمالاتهم لهذه الأوزان كي يجمع على هذه الصيغة أو تلك وبناء على هذا المعيار رأى الباحثون أن الأوزان السبعة والعشرين لجموع القلة والكثرة التكسيرية هي المشهورة والسائدة في الاستعمال اللغوي عند العرب وما زاد عليها واختلف عنها فهو قليل أو نادر لا يرقى إلى مستوى الشهرة بل هو أقرب إلى الندرة (٦٢) , وعلى هذا دار الكلام بشأن القياسي والسماعي من هذه الأوزان فما كان مشهوراً منها جاز القياس عليه عند إرادة جمع لفظ مفرد يشتمل على شروط جمع صيغة من هذه الصيغ لذا فجموع التكسير المطردة أو المشهورة قياسية بهذا اللحاظ وغيرها سماعية به أيضاَ (٦٣)

وقد جاءت طائفة من الأوزان والصيغ لجموع التكسير غير المشهورة في مباحث الصاغاني وهي على النحو الآتي : ـ

فُعَال / مثال ذلك قول المصنف ((والعَرْقُ أيضاً : العظم الذي أخذ عنه اللحم والجمع عُراق بالضم)) (٦٤) .

فَعَل / ومثالها قول الصاغاني:((والأضَى:جمع أضاة وهي الغدير مثل قناة وقنا)) (٦٥) وعند قوله : ((والَردَغَة بالتحريك والرَدْغة بالتسكين : الماء والطين والوحل

الشديد والجمع رَدَغ)) (٦٦) وقوله : ((والشَذَى ... ذباب الكلب وقد يقع على البعير ، الواحدة شذاة)) (٦٧) وغير ذلك (٦٨)

فعْل / مصداقها قول المصنف : ((العيْس : الإبل البيض التي يخالط بياضها شيء من الشقرة واحدها أعيس)) (٦٩) وقوله : ((والغيد جمع أغيدَ)) (٧٠)

فَعَال / مثالها قول المصنف : ((والرَبابَ : سحاب أبيض .. الواحدة ربابة)) (٧١)

فعَالَه / مثالها قول الصاغاني : (النَقد : غنم صغار وقصار الأرجل قباح الوجوه تكون بالبحرين والجمع نقَاد ونقادة بالكسر فيهما)) (٧٢)

ولعل ما يؤيد سماعية هذه الطائفة من الأوزان والصيغ لجموع التكسير وعدم شهرتها وإن وردت في الاستعمال اللغوي للناطق العربي الأصيل ذي الكفاية اللغوية أن من ألفاظها في حالة الأفراد ما قد تشتمل على صفات ومسوغات إذا اجتمعت في لفظ ما جاز جمعه على أحدى الصيغ السبعة والعشرين المشهورة والمطردة مثال ذلك لا الحصر جمع العَرْق على عُراق ، إذ يجوز جمعه على (أفْعُل وأفعَال) في جموع القلة (٧٣) وعلى (فعَال وفُعُول وفُعْلان) في جموع الكثرة (٧٤) لانَ مفرد على (فَعْل) وهو مسوغ لغوي كي يجمع على ما مرَ من الأوزان . وما يعزز هذا الرأي قول المصنف نفسه عن إحدى الصيغ وهي (فُعَال) انفه الذكر ما نصــه : ((ولم يجيء من الجمع على فعال إلا أحرف منها : تؤام توأم وشاة رُبَى وغنمُ ربَاب وظئر وظؤار وعَرق وعُراق ورخل ورْخَال وفرير وفُرار)) (٧٥) وما يؤيد هذا الكلام أن سيبويه ذكر بعضاً من هذه الأوزان مما ليس مندرجاً تحت صيغة معينة وذلك فــي قوله : ((وقالوا : رُبي ورُباب حذفوا الألف وبنوه على هذا البناء كما القوا الهاء من جُفرة فقالوا : جفار إلا أنهم قد ضموا أول ذا كما لو قالوا : ظئر وظؤار ورخل ورُخَال ولم يكسروا أوله كما قالوا : بئار وقداح)) (٧٦) فضلا عن أن نفراً من اللغويين القدماء ذهبوا إلى أن بعضاً من هذه الصيغ لم يرد منها إلا

القليل في اللسان العربي وقد لا يزيد على عشرة أمثلة (٧٧) وبناء على هذا فورود عدد يسير من مصاديق الصيغة أو الوزن في جموع التكسير لا يعطي هذا الأمر المسوغ الكافي كي يكون حجة وقياساً يتبع في اللغة إنما هو في اللسان العربي وهذا الأمر قد يلقي بظلاله على بقية أبواب اللغة الأخرى ، كون القلة في مصاديق أي قضية لغوية لا تعطي التصور التام عن تلك الحالة أو الظاهرة اللغوية المقصودة في تلك القضية فمثلاً لا يتعلم خصائص اللفظ المفرد الذي يجمع على الصيغ قليلة الاستعمال كالتي بين أيدينا فضلاً عن عدم معرفة نية المتكلم في استعمالها أهي للقلة أم للكثرة ؟ بخلاف ما إذا كانت كثيرة المصاديق إذ يعلم من استقراء الأمثلة المطرد والشاذ فيها والجائز والممتنع .

المقصود والممدود /

في اللغة((القَصَر والقصَرفي كل شيء : خلاف الطول و ((المدُ : الَجْذبَ والمَطْلَ)) (٧٩)

وفي الاصطلاح ((المقصور)) هو الذي حرف إعرابه ألف لازمة والممدود هو الذي حرف إعرابه همزة قبلها ألف زائدة)) (٨٠) وفي ضوء هذه المفاهيم نجد الصاغاني باحثاً مصاديقها وموازناً بين دلالاتها على وفق التغيرات التي تعتري بنية المقصور أو الممدود فتارة تكون الموازنة والترجيح بين البنى اللفظية على وفق الحركة البنائية البنية المقطعية المعهودة في الاستعمال اللغوي الصحيح لتلك الألفاظ وتارة تكون الموازنة على وفق الدلالة اللغوية المبنية على البناء الصوتي والصرفي لهذه اللفظة أو تلك فمثال الأولى قوله : ((والصَلا بالكسر والمد صلاء : النار فان فتحت الصاد قَصَرت)) (٨١) وهو في هذا المقام يريد بيان أثر الحركة البنائية على بنية الكلمة كاملةً وهي حركة الصاد فإن كانت بالكسر أفضت إلى القصر والمد وإن كانت بالفتح أفضت إلى القصر فقط ، ولا ريب في أن قصر الأسماء ومدها لم يكن عبثاً من الناطق العربي بل أراد بها دلالة دقيقة تخالج ذائقته ومقتضى تعبيره

بلحاظ دقة الفارق بين المقصور والممدود ، وفي ضوء هذا الأمر وموازنة الصاغاني هذه يتضح العمق اللغوي والدقة الكبيرة وإن تعددت استعمالاتها على السنة ناطقيها ، ومثله أيضاً قوله : ((الغدا إذا كُسرَ أوله يُمدَ ويُقصَر وإذا فتح فهو مقصور)) (٨٢) ومما يؤكد دقة الاستعمال وشيوعه في بنية دون أخرى أن المثالين السابقين كان اقتران (الكسر) بالقصر والمد بخلاف (الفتح) الذي اقتصر على المقصور فقط في حين جاء الأمر المغاير لهذا يقول المصنف : ((ماء رواء بالفتح والمد : العذب وإذا كسرت الراءَ قصرته وكتبته بالياء وقلت : ماءَ روى (٨٣) . أما الثانية التي راعى فيها المصنف البعد الدلالي فمثالها قوله : ((الَّثنا : مقصور مثل الثناء إلا أنه في الخير والشر جميعاً والثناء في الخير خاصة)) (٨٤) . وواضح أن ما يقابل الثناء على وفق ثنائية المقابلة بين المقصور والممدود هو (الثنا) إلا أن المصنف تجاوز الحد القريب هذا إلى الحد البعيد الذي هو التناظر في البنية الصرفية مع مراعاة القلب المكاني الذي يعتري هذه البنية ليصبح (الثناء) ممدوداً ليقابل هذه البنية الصرفية مع ما تحمله من تغيير دلالي وهو تخصيص الدلالة في الخير فق ويطلعنا الصاغاني على أسرار أخر من استعمالات العربية فضلاً عن ما مرَ من مراعاة الدقة الدلالية المترتبة على التغيير البنيوي للألفاظ في المثال السابق متجاوزاً في ذلك الحدود البعيدة إلى ما كان أصلاً أو فرعاً في الاستعمال ومراعاة نية المتكلم في ذلك وما يلقيه هذا الاستعمال من ظلال دلالية رصينة قد تعجز عنها أية لغة أخرى وناطق أخر وذلك عند قول المصنف : ((الملا إن جعلته مُليَناً من المهموز فمعناه : لما انتشر سمعه وصيته في الناس وإن جعلته غير مهموز الأصل فمعناه : لما أنتشر في الأرض والملا غير مهموز : الصحراء)) (٨٥) . فبنية (الملا) واحدة سواء أكانت مليَنة من المهموز أم غير مهموزة في الأصل ويبقى المرجح الوحيد لاختلاف الدلالة في ذلك إرادة المتكلم ونية الناطق وبغية المستعمل لهذه اللغة ليكون الفارق بينهما ما مرَّ .

٠٣ الاشتقاق / الاشتقاق في اللغة من

((الشق : مصدر قولك شققت العود شقاً والشق الصدع البائت)) (٨٦) وفي اصطلاح الصرفيين هو : ((أن نجد بين اللفظين تناسباً في اللفظ والمعنى)) (٨٧) وقد دار الصاغاني في مباحثه الصرفية عند هذا الباب الكبير قي اللغة مهتماً بالاشتقاق الصغير منه (٨٨) وقد أكثر من التعريج عليه وسنقتصر على بعض الأمثلة من ذلك لبيان المراد إذ يقول في اشتقاق (لغا) : ((واللغا : اللغو يقال : لَغىَ بالكسر يلَغى لَغاً)) (٨٩) وقوله أيضاً في (أرن) : ((يقال أرنَ يأرنُ منال عَلمَ يعلَمُ : أي نشط ومرح)) (٩٠) وتصريفه الفعل (حَرُنَ) بقوله : ((وفرس حرون : لا ينقاد وإذا اشتدَ به الجري وقف ، وقد حَرَنَ يحْرُنُ بالضم وحَرُن بالضم : أي صار حرُوناً والاسم الحران)) (٩١) واشتقاقه للفعل (طما) بقوله : ((وطما يطمو طموَاً ويطمي طُميا : إذا ارتفع)) (٩٢) وقوله في (احتبى) : ((احتبى الرجل .. والاسم الحبوة بالضم والكسر يقال : حَلُ حبوْتَهُ وحبْوته)) (٩٣) وأمثال هذا كثيرة (٩٤) في مباحث الصاغاني واقتصرنا على هذا العدد خشية الإطالة .

ولعل النكتة المتوخاة من تسليط الضوء على هذا الجانب من مباحث الصاغاني في شرحه القلادة السمطية هي الوقوف عند الشخصية اللغوية المعجمية للمصنف ، إذ يجد الدارس فيه الاهتمام الكبير بتصريف الألفاظ والوقوف عند أصولها واشتقاقاتها المختلفة ويبدو لنا أنه متحرز جداً في البت والقطع في قضايا اللغة لاسيما الاشتقاق لذا اتخذ من الأخير سبيلاً وحجة لإثبات ما يقول فتراه يصرف الكلمة ويهتم باشتقاقها حتى يصل إلى إثبات مبتغاه فضلاً عن اطلاعه الدارس على أسرار اللغة وبعد أغوارها عبر قناته اللغوية الأصيلة التي يشهد بدقتها مطابقة قوله لأقوال أصحاب المعاجم مطابقة كبيرة تكاد تكون تامة (٩٥) ليؤلف بذلك مصدراً مهماً من مصادر اللغة في باب اشتقاق الألفاظ وتعدد دلالاتها .

٠٤ المشتقات /

لم يقف بحث الصاغاني عند حدود الاشتقاق بل تعداه إلى ما يشتق منه من المشتقات ذات القوالب اللفظية المختلفة والبنى الصرفية المتباينة واقفاً عند مدلولاتها اللغوية وتبادل مواقعها في الدلالة على المراد ، من ذلك قوله : ((ويقال ثوب صَونُ ، أي : مصون وصف بالمصدر)) (٩٦) وإنما قال ذلك ولم يقل (صائن) اسم فاعل ، لانَ السياق يوحي بهذه الدلالة لقوله في المتن : ((ومَدَه مذخُوُرَه وصَونُهُ) (٩٧) أي : ومصونه وما يؤيد هذا قول ابن منظور : ((وجعلت الثوب في صوانه بالضم والكسر وصيانه أيضاً : وهو وعاؤه الذي يصان فيــه . وثوبُ مصون .. وصون وصف بالمصدر)) (٩٨) وقوله أيضاً : ((والأتُي : الغريب فعول بمعنى فاعل وكذلك الاتاوي)) (٩٩) . ويبدو لي أن التوجيه الصحيح لهذا الاستعمال هو (فعيل) بمعنى (فاعل) ، إذ (الأتيَ) على زنة (فعيل) من حيث النية الصرفية وهي في المعنى (آت) أي(فاعل) إذ ((الأتيُ) على زنة (فعيل) مــن حيث النيــة الصرفية وهي في المعنى (آت) أي ((فاعل (إذ الأتيُ الرجل يكون في القوم ليس منهم ولهذا قيل للسيل الذي يأتي من بلد قد مُطر فيه إلى بلد لم يُمطر فيه أتي)) (١٠٠) وكلتا الصيغتين(فعيل وفاعل) هما أسم فاعل كونهما دالين على الحدوث لا الثبوت (١٠١) وإذا كان (فعيل) في بنيته الصرفية هذه يشكل بنية سطحية ـ إن جاز القول بذلك ـ فإن (فاعل) هو ما توحي به البنية العميقة لها وإذا كانت (أتي) صيغة الاستعمال اللفظي (فآت) صيغته المعنوية . ويقول أيضاً : ((اللاحب فاعل بمعنى ملحوب)) (١٠٢) والبنية السطحية لـ (لاحب) تظهر اسم الفاعل في بنائها الصرفي وتستبطن البنية العميقة (اسم المفعول) كونهما دالين على الحدوث (١٠٣) وكون اللحوب في اللغة القطع والتقشير (١٠٤) وهو ليس من فعل الطريق كي يكــون فاعلاً له إنما هو مفعول بفعل فاعل آخر وفي هذا يقول ابن منظور : ((واللحب : الطريق الواضح واللاحب مثله وهو فاعل بمعنى مفعول آي:ملحوب))

(١٠٥) ويبدو أن هذا الاستعمال من قبيل قولنا : غارق بمعنى مغرق ونازل بمعنى منزل .ويقول في موضع أخر: ((بدْع : أي مُبَتدَع وفلان بدْع في هذا الأمر : أي بديع وقوم أبداع)) (١٠٦) والبدْع (فعْلَ) من الأسماء والصيغ التي تستعمل للدلالة على المفعول (١٠٧) . وربما وجد فيها العربي ضالته في التعبير عن مراده وبلوغ قصده وهذه الصيغة معادل دلالي لمبتدَع الذي هو اسم مفعول صريح وقد يكون (فعْل) بمعنى (فعيل) كما مثل المصنف و (فعيل) هنا بمعنى (فاعل) إذ ((بديع فعيل بمعنى فاعل مثل قدير بمعنى قادر) (١٠٨) وللمشتقات صدى رحب عند الصاغاني (١٠٩) اقتصرنا على هذا القدر من الأمثلة لإيضاح المطلب .

النسب:

النسب في اللغة من (نَسَبه يَنسُبَه نسباً : عزاه ونَسبَهُ سأله أن ينتسبَ ونَسبتٌ فلاناً إلى أبيه أنسبُهُ نسباً إذا رفعتَ في نسبه إلى جده الأكبر)) (١١٠) أما في الاصطلاح فهو: ((ما زيد فيه ياء مشددة للدلالة على النسبة اللغوية التي بين شيئين))(١١١) وللنسب حظ في مباحث الصاغاني مثال ذلك قوله في النسبة إلى (عَبْلَة) : ((وأمية الصغرى : وهم من قريش يقال لهم العَبَلات بالتحريك والنسبة إليهم عَبْليٌ تَرد إلى الواحد ، لأن أمهم اسمها عَبلةٌ)) (١١٢) وقوله في النسبة إلى _ شَمَر) : ((والشمرَي يفتح الشين وكسرها والميم المفتوحة : المشمر في الأمور)) (١١٣) ، وما يلفت النظر في هذه البنية أنها بنية فعل ماض أضيف إلى ياء معربة في آخره وهي ياء النسب ولا ريب في أن مثل هذه الإلحاق لا يتأتى إلا للأسماء وهو من خواصها (١١٤) فضلاً عن دخول (أل) التعريف على هذه البنية ، إلا إذا علم أنها بنية اسم فعند ذلك تجوز النسبة إليها ودخول الألف واللام عليها بوصفها اسما كسائر الأسماء إلا أن الناظر فيما أورده ابن منظور بشأن هذه البنية يرى أنها بنية فعل ماض درج على استعمالها بكثرة في هذا المعنى فصارت بمنزلة الاسم واستعملت مـــع السابقة (أل التعريف) واللاحقة (ياء النسب) لتكون الَشمَريٌ ،

إذ يقول ابن منظور : ((ويقال شمَر عن ساقه وشمَر في أمره أي خفَ ورجل شمَّرَي كأنه منسوب إليه)) (١١٥) . ويبدو أن هذه البنية ـ كما أسلفنا ـ قد استعملت بهذا الشكل والمضمون عند العرب دون الوقوف على المسوغ اللغوي الذي أجاز هذا الاستعمال المحظور على وفق القياس المتبع في النسب والدليل على هذا أنهم صرحوا بما سُميَ باسم هذا الفعل من ذلك قول ابن منظور :((وشمَر : اسم ناقة من الاستعداد والسير ... وشمَر اسم ناقة الشماخ ... وشمَّر اسم ناقة .. والشَمَريُة : الناقة السريعة)) (١١٦) . وما يلفت النظر أيضاً في هذه البنية أن أغلب الباحثين قديماً وحديثاً لم يتعرضوا الى ذكر هذه البنية كي يعدوها من القياس او السماع او الشاذ أو القليل أو المستعمل أو النادر وما الى ذلك (١١٧)

المذكر المؤنث /

ومن مباحث الصاغاني المهمة في شرحه هذا ما تناوله من التذكير والتأنيث لبعض الألفاظ وهو أمر في غاية الأهمية للوقوف عليه والتأمل عنده كونه يضع يد الدارس للغة على الاستعمال الدقيق للألفاظ لاسيما في مطلب مهم كهذا كونه ذا مدى واسع في بناء الجملة اللغوية في العربية من حيث الإسناد والمطابقة والتعلق وما إلى ذلك وسنقتصر في هذا المقام على عدة أمثلة لبيان المراد من ذلك قول المصنف في (اللأي) : ((واللأي : الثور الوحشي والجمع ألآء مثل جبل وأجبال والأنثى لأة ولأي)) (١١٨) وقوله أيضاً فـــي (الحَجْر) : ((والحَجْر بالفتح قصبة اليمامة يذكَر ويؤنث)) (١١٩) وقوله كذلك فـي (أجأ) : ((أجَأ وسَلْمى : جبلا طيي وأجأ مؤنث غير مصروف)) (١٢٠) ونقل ابن منظور أنه يذكر ويؤنث (١٢١) وقوله أيضا في قمَن : ((ويقال : أنت قَمَن أن تفعل كذا بالتحريك أي : خليق وجدير لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث)) (١٢٢)

التثنية /

ومما تناول الصاغاني أيضاً في مباحثه اللغوية بعض الالفاظ التي كانت مدار بحثه ومحور حديثه من ذلك قوله في (النَسَا) : ((والنسا يكتب بالألف والياء وتثينته نَسوان ونيَسان)) (١٢٣) وقوله أيضا في تثنية (النَقاَ) : ((النقا : الكثيب من الرمل وتثنيته : نَقَوَان ونَقَيان)) (١٢٤) وقوله في تثنية (السفا) : ((السفا : شوك البهُمي وتثنيته سَفيَان)) (١٢٥) .

التصغير /

أما التصغير الذي هو في اللغة (الصَغُرُ : ضد الكبرَ) (١٢٦) وفـــي الاصطلاح ((زيادة تدل على ان مدلول المزيد فيه محقراً)) (١٢٧) فقد ناله اهتمام الصاغاني في مباحثه واقتصر على ذكر مصداق واحد له وذلك عند قوله : (كداء بالفتح والمد جبل ثَمَ وكُدَيٌ مصُغراَ جبل بأسفلها)) (١٢٨)

الإعلال /

أما الإعلال الصرفي لبني الالفاظ فما تناوله الصاغاني في مباحثه في مصداق واحد وذلك عند قوله : ((والقَيلٌ : الملك دون الملك الاعظم وأصله ، قيلٌ فيعل من القول فحذفت عينه كأنه الذي له القول أي ينفذ قوله)) (١٢٩)

المبحث الثاني / المباحث الدلالية .

الترداف /

الترداف في اللغة التتابع (١٣٠) و (كل شيء تبع شيئا فهو ردْفه ... ورَدفَه بالكسر أي تبعَهُ ... يقال : هذه ناقة لا تُرادف أي لا تحمل رديفاً)) (١٣١) . أما في الاصطلاح فهو ((الألفاظ المفردة الدالة على شيء واحد باعتبار واحد)) (١٣٢) أو يمكن أن يطلق مصطلح الترادف على ((العلاقة بين الكلمات المختلفة في ألفاظها المتفقة في معانيها)) (١٣٣) وقد اختلف اللغويون في هذه الظاهرة قديماً وحديثاً فمنهم مقرَ بوجودها ، ومنهم منكر لها ومنهم من توسط في القول ووضع لها شروطاً (١٣٤) ولعل الخوض في ذلك قد يخرج البحث عن مساره لكثرة ما

قيل فيه من الكلام وما ألف فيه من الكتب (١٣٥) وقد تعرض الصاغاني إلى ذكر هذه الظاهرة في شرحه إجمالاً ولم يفض في شرحها طويلاً ، إذ يبدو من خلال كلامه أنه من القائلين بوجودها فقد قال :((التجليف والتجريد واحد)) (١٣٦) وفي هذا القول دلالة واضحة على أنه يجعل من هذين اللفظين مترادفين في المعنى ، بل كلاهما بمعنى واحد ، ولو عدنا إلى أصل اللفظين لوجدنا أن التجليف هو (قشْرُ الجلد مع شيء من اللحم)) (١٣٧) أما التجريد فهو التعري من الثياب (١٣٨) ((وجَرَدَ الجلدَ : نزع عنه الشعَر وكذلك جَردهُ)) (١٣٩) فيلاحظ أن هنالك تقارباً في المعنى العام لهذين اللفظين ، إذ كلاهما بمعنى الإزالة أو النزع ، وإن كان ثمة فرقُ دقيقُ بينهما ، فالتجليف أدق وأبلغ في المعنى من التجريد ، فكما يلاحظ أن التجليف هو إزالة الجلد مع شيء مما تحته من اللحم ، في حين أن التجريد هو إزالة ما فوق الجلد من ثياب أو شعر فهو يعني التخليص من الزوائد والإضافات (١٤٠) فيكون الغرض منه هو التهذيب والتشذيب (١٤١) في حين لا يراد من التجليف التشذيب ، لأنه نزع الجلد نفسه ، فهذا فرق بينهما ، ولا يمكن أن يكون كلاهما بمعنى واحد من جهة المعنى الدقيق، ولكن هنالك معنى عاماً يجتمع في حيزه هذان اللفظان هو معنى الإزالة ، ويبدو أن الصاغاني قصد المعنى العام ولا يمكن أن يغفل عن هذا الفرق الكبير إذا أراد المعنى الدقيق ومن إشارات الصاغاني أيضاً إلى هذه الظاهرة قوله : ((العَقَد والعَقد والضفرَة : الرمل المنعقد بعضه على بعض)) (١٤٢) . ويلاحظ أنه جعل هذه الألفاظ بمعنى واحد ، وحين نعود إلى معاني هذه الألفاظ في المعاجم نجد أنها متشظية وكثيرة فيقال في معنى (عَقَد) : ((عَقد)) الَحبلَ والبيْعَ والَّعهْدَ (فَانْعَقَد) ... و (المعاقد) مواضع العَقْد)) (١٤٣) في حين أن الضفيرة هي العقيصة من الشعر (١٤٤) ومع ذلك يمكن أن تشترك هذه الألفاظ في معنىَ واحد ، هو ما ذكره الصاغاني ، قال ابن منظور: ((العقد)) المتراكم من الرمل وهو أيضا ترطب الرمل من كثرة المطر)) (١٤٥) وكذلك معنى

الضفيرة إذ قال : ((والضفيرة ، الحقف من الرمل وكذلك المسناة والضفر من الرمل ما عظم وتجمع ، وقيل : ما تعقد بعضه على بعض)) (١٤٦) ومن هنا يتضح أن الرمل إذا تجمع وتعقد وصار يشبه العقد أو يشبه الظفر من الشعر يطلق عليه أسم هذه الألفاظ وما وضعت له أصلاً .وقد ذكر الصاغاني الترادف في موضع أخر ، قال : ((الَسعي والخَدْش والكسْب والرمس تراب القبر)) (١٤٧) . والمتأمل في هذا النص يرى أنه جعل هذه الألفاظ المختلفة في معنى واحد هو تراب القبر ، وإذا أمعنا النظر في معاني هذه الألفاظ في المضان اللغوية نجد أن السعي والكسب يشتركان في معنى واحد هو طلب الرزق ، فالكسب هو السعي في طلب الرزق (١٤٨) وكذلك السعي (١٤٩) . أما الخدش ، فلا يقرب من هذا المعنى ، فهو في معناه الأصلي ما يدل على الجرح ، والخدوش هي الكدوح (١٥٠) فربما قربت من معاني سابقتيها إذا كانت بمعنى الكدح ، ومن معاني الكدح ، أنه السعي الحثيث في طلب الرزق (١٥١). قال ابن منظور في معنى الكدح : ((الكدح : العمل والسعي والكسب والخدش)) (١٥٢) فمن معاني الخدش أنه الكدح ، ومن معاني الكدح أنه السعي في طلب الرزق ، أما أن يكون الخدش مرادفاً للكسب والسعي صراحة فغيرُ مُسلَّم به .

أما الرمسُ ، فلم يكن لها معنى سوى أنها تعني تراب القبر أو القبر نفسه ، أو ماهو في معناه (١٥٣) ، ولا يمكن أن تكون مرادفة لما سبق من القول .

والخلاصة في ذلك أن لفظتي (الكسب والسعي) فقط مترادفتان ، وأما ماعداهما فهما محل نظر وتأمل وقد ذكر الصاغاني طائفة من الألفاظ التي قال أنها مترادفة يمكن أن نذكرها على النحو الآتي : -

أ . قال : ((واللَتيَا والتي : أسمان من اسماء الداهية) (١٥٤)

ب . قال : ((والهتْل والهتلان والهتْن والهتان والتهتان والهطل والهطلان والتهطال بمعنى)) (١٥٥) .

ج . قال :((اغامت السماء واغيمت وغيمت وتغيمت بمعنى واحد عن الكسائي)) (١٥٦)

٠٢ المشترك اللفظي / الاشتراك في اللغة يعني المخالطة ، يقال : ((شاركه صار شريكَهُ ، و (اشتركا) في

كذا و (تشاركا) و (شركةُ) في البيع والميراث يشركه مثل عَلمه يعْلمَه (شَركَه) والاسم (الشرْك) وجمعه (أشراك) كشبرْ وأشبار)) (١٥٧) أما في الاصطلاح فهو يعني تعدد معاني اللفظ الواحد (١٥٨) أو هو ((اللفظ الواحد الدال على معنيين مختلفين فأكثر دلالة على السواء عند أهل تلك اللغة)) (١٥٩) وقد أختلف الناس فيه ، فمنهم من ذهب إلى إمكان وقوعه لإمكان أن يقع من واضعين مختلفين ومنهم من أوجب وقوعه ومنهم من ذهب إلى أنه أغلب ولم يكن واجباً في الوقوع ومنهم من أنكر وقوعه (١٦٠)

وقد ذكره الصاغاني في شرحه ، قال : ((والارْي العَسَلُ وعمل النحل أرْي أيضاً ، وقد أرت النحل تأري أرياً ، أي عملت العسل)) (١٦١) واضح من كلام الصاغاني أنه جعل (الآرْي) من المشترك اللفظي فهي تعني عنده العسل وتعني عمل النحل أيضاً أي صنع العسل وهي تعني عند غيره فضلاً عن ذلك ، محبس الدابة ، أو أنها تطلق على المعْلف (١٦٢) فهذه اللفظة تدل دلالة على السواء على هذه المعاني التي ذكرت ولكن الاستخدام والسياق هو الذي يحدد معناها الدقيق المراد من الكلام . وأوضح الصاغاني مذهبه في وقوع المشترك اللفظي في حديثه عن (الجعد) إذ قال : ((رجل جعد قصير متردد الخلق ، وهو البخيل أيضاً)) (١٦٣) ولا يخفي ما في قول الصاغاني من دلالة (الجعد) على المشترك اللفظي وإن كان هنالك معنىً عام يجتمع عليه هذان المعنيان ، فإرادة صفة الذم واضحة عليه ، فإذا أراد البخيل قال : الجعد وإذا أراد القصير المجتمع الخلق ، فهو الجعد أيضا ، فكأن البخيل قصير أيضا بفعله ومجتمع على نفسه من البخل وخشية

الإنفاق . وسوف نعرض لهذا اللفظ أيضاً في باب الأضداد .، ومن كلام الصاغاني في المشترك اللفظي قوله : ((ومَعْداه : عدْوه ، موضع عدوه أيضاً)) (١٦٤) .

ويلاحظ أنه جعل (المَعْدى) من باب المشترك اللفظي ذاك أنه جعلها تدل على العَدْو نفسه وعلى موضع العدو دلالة واحدة على السواء ، فمرة تدل على المصدر ومرة تدل على أسم المكان .

وذكر الصاغاني غير ذلك من الأقوال التي تعرض فيها للمشترك اللفظي من ذلك قولك : ((الفَدْر جمع فادر وهو المسن من الوعول ويقال العظيم)) (١٦٥) . وقال معلقاً على تكرار لفظة (البرك) في مكان واحد : ((والبرك الأول الإبل الكثيرة والثاني الصدر)) (١٦٦) .

الأضداد:

الأضداد مبحث خاص ((بالكلمات المتفقة في الألفاظ المختلفة في المعاني على وجه التضاد)) (١٦٧) .وقد ذكر اللغويون القدماء هذه الظاهرة اللغوية وعدوُها ضرباً من اتساع اللغة وفسروا وجودها بأنها نتجت عن أكثر من لهجة ، فلما اتحدت اللغة بقيت دلالة لفظ معين في لهجتين مختلفتين في لغة واحدة ، فالجون معناه : الأبيض في لهجة قوم والجون كذلك الأسود في لهجة قوم آخرين ثم أخذ أحد الفريقين من الآخر ، فأختلف المعنيان للفظ الواحد (١٦٨) وعد بعض اللغويين الأضداد من المشترك اللفظي (١٦٩) إلا إن المشترك اللفظي أوسع منه وهذا أخص ، فالمشترك يطلق على الألفاظ الدالة على المعاني المختلفة الكثيرة أما الأضداد ، فشرطها أن يكون اللفظ واحداً والمعاني متضادة (١٧٠) . وقد تعرض الصاغاني إلى ذكره في قوله : ((الجعد الكريم من الرجال ، فإذا قيل : جَعْد الكفَ أو جَعْد الأنامل فهو البخيل ، وربما لم يذكروا معه اليد)) (١٧١) فقد أفهم الصاغاني أن (الجعد) مطلقاً تعني الكريم من الرجال ، فإذا قيدت بالكف أو الأنامل فمعناها البخيل ، في حين

ذكر ابن منظور أن (الجعد) مطلقاً تطلق على الكريم والبخيل من الرجال على السواء (١٧٢) وكذلك قال الرازي (١٧٣) ، وقال الرازي أيضا (١٧٤) : يقال جعد اليدين هو البخيل وقد أورد الصاغاني هذه اللفظة في باب المشترك اللفظي وجعل لفظة (الجعد) تدل على الرجل البخيل ، والرجل المتردد الخلق (١٧٥) فهذه اللفظة تدل على المشترك اللفظي ، ويفهم منها الأضداد أيضا إذ إن (الجعد) إذا أطلقت دلت على البخيل والكريم من الرجال فهي (في صفات الرجال تكون مدحاً وذماً) (١٧٦) وإذا قيدت بالأنامل أو بالكف أو باليد دلت على البخيل حصراً (١٧٧) وهي عند الصاغاني لا يفهم منها الأضداد إلا أذا قيدت بالكف أو الأنامل ، أما إذا لم تُقيدَ بواحد منهما وأطلقت دلت على الكريم حصراً ، وهنا ربما وقع الصاغاني في تناقض في قوليه إذ جعل - في القول الأول - (الجعد) مطلقاً تدل على البخيل أو الرجل المتردد الخلق ، وجعل - في القول الثاني - (الجعَد) مطلقاً تدل على الرجل الكريم ، ولا تدل على البخيل إلا إذا قيدت ، فهذا يوهم القارئ بوقوع التناقض في قوليه إن لم يكن هذا التناقض حقيقة فلو أنه قال (الجعد) مطلقاً تعني الكريم والبخيل لكان أفضل ومهما يكن من أمر ، فأن هذه اللفظة تدل دلالة واضحة على التضاد من خلال أقوال أصحاب اللغة ، ولا يخفي على أحد أن الأضداد جزء من المشترك اللفظي ، وهي تدل أيضاً فضلا عن ذلك على المشترك اللفظي لا على نية التضاد .وذكر الصاغاني الأضداد أيضا في قوله : (النَثَا مقصور مثل الثناء إلا إنه في الخير والشر جميعاً والثناء في الخير خاصة)) (١٧٨) .وواضح من كلامه أن (النثَا) لفظة فيها معنى الأضداد فهي تأتي في الخير والشرَ ، ويؤيد ذلك ما جاء في لسان العرب ، قال ابن منظور : ((والنثَا في الكلام يطلق على القبيح والحسن ، يقال : ما أقبحَ نثاه وما أحسن نثاه ! ... يقال ما أنثى إذا قال خيراً أو شراً)) (١٧٩) ويلاحظ أيضا أنه جعل (الثَناء) في الخير خاصة وليس كذلك ، فالثناء يمكن أن يفهم منه الأضداد أيضاَ جاء في لسان العرب

أن ((الثناء :ما اتصف به الإنسان من مدح أو ذم ، وخص بعضُهم ، به المدح)) (١٨٠) أو أن الثناء هو ((تعمدك لتثني على إنسان بحسن أو قبيح)) (١٨١) لذلك فالثناء هو من الأضداد أيضاً ((يقال : أنثى إذا قال خيراً أو شراً)) (١٨٢) فالنثا والثناء واحد في الدلالة على الأضداد وليس كما قال الصاغاني .

الخاتمة والنتائج /

بعد هذه الإطلالة اليسيرة على مباحث الصاغاني في مختصر شرحه للقلادة السمطية وتجوال النظر فيها علق في الذهن مايمكن عده خصائص وميزات تميزت بها هذه المباحث وان توضع فيما توصل إليه البحث من النتائج مايمكن إجماله على النحو الآتي : -

اشتمال النص والشرح على فوائد لغوية ونكت دلالية تثري الدرس اللغوي وتشد ذهن الدارس .

في النص بيان لسعة العربية في تعدد استعمالاتها من خلال ما أختاره المصنف من بعض الاوزان في جموع التكسير وبقية أبواب الصرف ، والالفاظ في ظواهر اللغة الدلالية .

يؤلف الشرح مصدراً ثراً من مصادر الدرس اللغوي العربي عموماً والمعجم العربي خصوصاً ورافداً من روافدهما الدقيقة .

شيوع المنهج الوصفي في اسلوب المصنف من حيث التحليل وضرب الأمثلة اللغوية المؤيدة بذلك التحليل .

هناك أنطباق كبير بين مباحث المصنف وأدلتها وحقيقة الاستعمال اللغوي في العربية بلحاظ انطباق أقواله وأقوال المعجميين مما يحقق ميزة من أهم المميزات العلمية وهي الدقة في النقل والرأي ومؤشر على سعة الأطلاع .

حوت مباحث الصاغاني الابنية اللغوية السماعية كما في بعض ابنية جموع التكسير والقليلة الاستعمال كما في بقية الاستعمالات الصرفية والدلالية .

بعد هذا يمكن القول بأن الذي مرَ من البحث والنتائج قد لا يحدث أمراً ذا بال في فضاءات الدرس اللغوي المترامية وفلك العربية الكبير ولكنه_ فيما نحسب - إضاءة مناسبة على نص لغوي رصين يستحق القراءة والتدبر والبحث وهو ما بذل من أجله الجهد فإن كان قد حقق المراد على النحو المعتد به فهو من توفيق الباري عز وجل وإن لم يكن كذلك فهو من هفوة الذهن وخطل الفكر وسهو القلم ونسأله تعالى أن يقيض من يقيل هذا العثار وان يسدد خطانا جميعاً لخدمة لغة كتابه العزيز إنه سميع الدعاء .

المصادر والمراجع:

الأمالي النحوية / ابو عمرو عثمان المعروف بابن الحاجب / تح : د . عدنان صالح مصطفى ط١/الدوحة - قطر / ١٩٨٦ .

أوضح المسالك إلى ألفيه ابن مالك / جمال الدين بن هشام الانصاري / قدم له ووضع هوامشه وفهارسه د . إميل يعقوب / ط٢ / بيروت - لبنان /٢٠٠٣

جموع التصحيح والتكسير في اللغة العربية / د . عبد المنعم سيد عبد العال / مكتبة الخانجي - القاهرة / ١٩٧٧ .

حاشية الصبان على شرح الاشموني على ألفية ابن مالك / ضبطه وصححه وخرج شواهده : ابراهيم شمس الدين /ط١/ بيروت - لبنان / ١٩٧٧

شرح ملحة الإعراب / الحريري / مصر / ١٣٤٧ هـ .

الصرف الوافي / د . هادي نهر / مطابع التعليم العالي - الجامعة المستنصرية /١٩٨٩

فقه اللغة وخصائص العربية / د . محمد المبارك /ط٦/ بيروت - لبنان /١٩٧٥

الفيصل في الوان الجموع / عباس ابو السعود / دار المعارف - مصر /١٩٧١

القاموس المحيط / مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي / اعداد وتقديم : محمد عبد الرحمن مرعشلي /ط١/ بيروت - لبنان /٢٠٠١

الكتاب / عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب بسيبويه / علق عليه ووضع حواشيه وفهارسه : د . إميل بديع يعقوب / ط١/ بيروت ـ لبنان /١٩٩٩

كتاب شذا العرف في فن الصرف / الشيخ احمد الحملاوي / ط٢/٢٠٠٠

لسان العرب / ابن منظور / تصحيح : امين محمد عبد الوهاب ، محمد الصادق العبيدي /ط٣/ بيروت ـ لبنان / د . ت

لسان العرب / ابو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور / دار صادر للطباعة والنشر / بيروت /١٩٦٨ .

مختار الصحاح / محمد بن أبي بكر عبد القادر الرازي / دار الرسالة ـ الكويت /١٩٨٢

مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط / ابن جماعة / عالم الكتب / د . ت

مختصر شرح القلادة السمطية في توشيح الدريدية / رضي الدين الحسن بن محمد الصاغاني / تح : د . سامي مكي العاني ، هلال ناجي / مطبعة العاني ـ بغداد / ١٩٧٧ .

مراح الارواح في الصرف / ابو الفضائل احمد بن علي بن مسعود / تح : محمد الطهراني /ط١/طهران/١٤١٥هـ

المزهر في علوم اللغة وأنواعها / الأمام جلال الدين السيوطي/ ضبط وتصحيح، فؤاد علي منصور /ط١/ دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان / ١٩٩٨ .

معاني الابنية في العربية / د . فاضل صالح السامرائي /ط١/ الكويت / ١٩٨١

معجم مصطلحات المنطق / اعداد السيد جعفر باقر الحسيني /ط١/دار الاعتصام للطباعة والنشر / د . ت .

المهذب في علم التصريف / د . هاشم طه شلاش واخرون / مطبعة التعليم العالي ـ الموصل / ١٩٨٩ .

النحو الوافي / عباس حسن /ط١/ اوند دانش للطباعة والنشر /٢٠٠٤

وصف اللغة العربية دلالياً / محمد محمد يونس علي / منشورات جامعة الفاتح /١٩٩٣ .

الهوامش والتعليقات :

١ـ لسان العرب لأبن منظور ٨٩/١٢ ـ ٩٠ مادة (كسر)

٢ـ حاشية الصبان ١٦٨/٤

٣ـ ينظر : اوضح المسالك لابن هشام ١٤٤/٢ ، شذى العرف / الشيخ الحملاوي /٩٩ ـ١٠١ ، الصرف الوافي / د . هادي نهر / ١٦٣ ـ ١٦٤

٤ـ مختصر شرح القلادة السمطية للصاغاني / ٤٢ .

٥ـ م . ن / ٣٦

٦ـ م . ن / ١٠٣

٧ـ م . ن / ١٠٥

٨ـ م . ن / ٤٩

٩ـ ينظر : م . ن / ٥٨ / ٦١ / ٦٩ / ٨٧

١٠ـ م . ن / ٦٤

١١ـ م . ن / ٤٢

١٢ـ م . ن / ٥٨

١٣ـ م . ن / ٦١

١٤ـ م . ن / ٦٤

١٥- م . ن / ٧٧

١٦- ينظر : اوضح المسالك ١٤٥/٢ ، جموع التصحيح والتكسير / عبد المنعم سيد عبد العال /٤٠ ، المهذب في علم التصريف / هاشم طه شلاش /١٨٣

١٧- مختصر شرح القلادة السمطية / ٨٨

١٨- ينظر : م . ن / ٨٨

١٩- م . ن / ٤٨

٢٠- م . ن / ٦٠

٢١- م . ن / ٧٦

٢٢- ينظر:اوضح المسالك ١٤٨/٢، الفيصل في الوان الجموع / عباس ابو السعود /٤٥ .

٤٦- مختصر شرح القلادة السمطية /١٩

٤٧- م . ن /٨٠

٤٨- م . ن / ٨٠

٤٩- م . ن / ١٠٦

٥٠- م . ن / ٣١

٥١- م . ن / ٤٥

٥٢- م . ن / ١٠٧

٥٣- ينظر : م . ن / ٣٥ ، ٤٥ ، ٥٢ ، ٧٣ ، ٨٣ ، ١٠١

٥٤- ينظر : اوضح المسالك ١٤٩/٢ ، مجموع التصحيح والتكسير / ٤٥

٥٥- مختصر شرح القلادة السمطية / ٤٥

٥٦- م . ن / ١٠٧

٥٧- م . ن / ٨٨

٥٨- م . ن / ٧٧ - ٧٨

٥٩- م . ن / ٧٧

٦٠- م . ن / ٧٨

٦١- م . ن / ٧٩

٦٢- ينظر : اوضح المسالك ١٥٠/٢ ، الفيصل في الوان الجموع /٥٩

٦٣- مختصر شرح القلادة السمطية / ١٠٨

٦٤- م . ن / ٦١

٦٥- م . ن / ٧٣

٦٦- م . ن / ٨٨

٦٧- ينظر : م . ن / ٦٤ ، ٧٣ ، ٧٦ ، ٩٤

٦٨- م . ن / ٦٤

٦٩- م . ن / ٧٣

٧٠- م . ن / ٦٤

٧١- م . ن / ٦٤

٧٢- ينظر : اوضح المسالك ١٥٣/٢ ، المهذب في علم التصريف /٩٥ - ١٩٦

٧٣- مختصر شرح القلادة السمطية /٤٥

٧٤- م . ن / ٧٥

٧٥- م . ن / ٥١

٧٦- م . ن / ٧٩

٧٧- م . ن / ٤٢

٧٨- م . ن / ٥٦

٧٩- م . ن / ٦٦

٨٠- م . ن / ٦٦

٨١- م . ن / ٥٢

٨٢- م . ن / ٨٣

٨٣- م . ن / ١٠٢

٨٤- ينظر : شرح ملحة الإعراب / الحريري/٣٠ / جموع التصحيح والتكسير/٣٥

٨٥- ينظر : جموع التصحيح والتكسير / ٣٦

٨٦- ينظر : م . ن /٣٦

٨٧- مختصر شرح القلادة السمطية / ٢٦

٨٨- م . ن / ٢٩

٨٩- م . ن / ٦١

٩٠- م . ن / ٨٤

٩١- ينظر : م . ن / ٨٥ ، ٩٢ ، ٩٨

٩٢- م . ن / ٤٢

٩٣- م . ن / ١٠١

٩٤- م . ن / ٧٨

٩٥- م . ن / ٩٤

٩٦- ينظر : أوضح المسالك ١٤٥/٢ -١٤٦ ، المهذب /١٨٣ ، ١٨٥

٩٧- ينظر : أوضح المسالك ١٥١/٢ ، ١٥٣ ، شذى العرف / ١٠٣ ، ١٠٤

٩٨- مختصر شرح القلادة السمطية / ٢٦ - ٢٧

٩٩- كتاب سيبويه ٨٥/٤

١٠٠- ينظر مختصر شرح القلادة السمطية / ٢٧ الهامش

١٠١- لسان العرب ١٨٢/١١ (مادة قصر)

١٠٢- م . ن ١٣ /٥٠ مادة (عدد)

١٠٣- حاشية الصبان ١٤٩/٤

١٠٤- مختصر شرح القلادة السمطية /٤١

١٠٥- م . ن /٦٨

١٠٦- م . ن / ٧٨

١٠٧- م . ن / ١١٤